

الملخص باللغة العربية

تسعى هذه الرسالة للبحث في الإطار الذي يفسر وجود اختلافات في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وما ينتج عنه من اختصاصات وصلاحيات للأشخاص والمؤسسات، في ظل التوتر القائم في العلاقة بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل في الحالة الفلسطينية، بالرغم من التمسك الواضح بمؤسسة الفصل بين السلطات ومبدأ استقلال القضاء. ففي الوقت الذي يرفض مجلس القضاء الأعلى تدخل وزارة العدل باسم استقلال القضاء، تطالب وزارة العدل بممارسة ما تراه دورها الطبيعي في إدارة مرفق عام بهذه الأهمية، وهما توجهان يؤديان إلى نتائج مغايرة من حيث طبيعة العلاقة بين مؤسسات قطاع العدالة. وفي هذا البحث، سنتبنى مفهوماً للفصل بين السلطات يقوم على مبدأ رئيس هو "تقييد الحكومة" بحيث لا تحتكر فيه جهة ما جميع السلطات في يدها وسيتم قياس مواقف مؤسسات قطاع العدالة على ضوء هذا المبدأ، من خلال البحث في الإطار المفاهيمي، والإرث القانوني، والتوجهات ذات الطابع السياسي والتي تتغير بتغير الأشخاص المدافعين عنها، والتي تؤسس، وغيرها كثيرة لا يمكن حصرها في بحث واحد، للتوجهات المختلفة حول مفهوم وممارسة الفصل بين السلطات واستقلال القضاء التي يناهزها الطرفان.

ولبلوغ ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفهوم الفصل بين السلطات، إذ قام بمراجعة كتابات وأدبيات بعض المفكرين حول التطور التاريخي للفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وأهم الأسس والمبادئ التي يقومون عليها. كما استخدم المنهج التاريخي لتحليل التطور التاريخي لمؤسسة الفصل بين السلطات وكيفية التعامل مع مبدأ استقلال القضاء في فلسطين منذ فترة الانتداب البريطاني

وصولاً إلى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال الرجوع إلى الدساتير المختلفة للدول الاستعمارية التي حكمت فلسطين وتحليل نصوصها والرجوع إلى الأدبيات ذات العلاقة والتي تطرقت إلى هذا الموضوع. كما تم استخدام المنهج الوصفي، لوصف حالة دراسية، من خلال دراسة الحالة القائمة في الواقع الفلسطيني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، في إطار موضوع فصل السلطات واستقلال القضاء في ظل العلاقة بين وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، من خلال دراسة وتحليل التشريعات المختلفة ذات العلاقة، والدراسات والتقارير ذات الصلة بموضوع الفصل بين السلطات واستقلال القضاء في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتسليط الضوء على دور وصلاحيات كل من وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بقطاع العدالة وبالخصوص موضوع إدارة السلطة القضائية؛ لخدمة الغاية التي يسعى الباحث للوصول إليها.

ولبلوغ ذلك المسعى، جرى تقسيم الرسالة إلى ثلاثة فصول: فصل أول تناول فيه الباحث مفهوم الفصل بين السلطات، وفصل ثانٍ تناول فيه الباحث الحديث عن التطورات التاريخية لمؤسسة الفصل بين السلطات ومدى ضمان تطبيق مبدأ استقلال القضاء في الواقع الفلسطيني، وفصل ثالث تناول فيه الباحث العلاقة بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل كحالة للدراسة.

وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج، أهمها: انه ليس هناك مفهوم واضح وثابت لمبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن الغاية الرئيسية منه تتمثل في توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كل منها

عن الأخرى بمباشرة وظيفتها لمنع الاستبداد والتحكّم وتركيز السلطة في يد هيئة واحدة، بغض النظر عن أسلوب أو آلية تطبيقه.

واتضح أن مبدأ استقلال القضاء، يُعد أحد النتائج الحتمية والمنطقية لظهور مبدأ الفصل بين السلطات، مما يُدلل على قيام تطوّر على مفهوم الفصل بين السلطات بحيث يكون فيه احترام مبدأ استقلال القضاء جزءاً لا يتجزأ من المفهوم. وتبين أن عدم وجود مفهوم واضح لمبدأ الفصل بين السلطات ساهم بقيام فهم مُغاير للفصل بين السلطات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتبين أن فلسطين والفلسطينيين عرفوا إرثاً تاريخياً متمثلاً بخبرات تاريخية مختلفة لمأسسة حالة الخلط بين السلطات، حملت وزره السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي ساهم في قيام "حالة الخلط" الموجودة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن تطبيق الفصل بين السلطات على أرض الواقع.

وتبين أن التشريعات التي تحكم العلاقة بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، تعتبر أحد المؤثرات التي ساهمت باحتدام الصراع بين الجهتين. كما أن الأشخاص (ممثلي كل من طرفي النزاع) والسلطات التي يمثلونها، يُعتبرون أحد المؤثرات التي ساهمت باحتدام النزاع بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، من خلال قيام كل من ممثلي السلطتين التنفيذية والقضائية بالتنافس على تحقيق السيطرة على القطاع العدلي، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى توجيه مسار كل منهم نحو تبني تفسيره الخاص لمبدأ الفصل السلطات واستقلال القضاء. واتضح أن جميع هذه المؤثرات والمسببات ساهمت في قيام فهم مُغاير للفصل بين السلطات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أدى في المحصلة إلى إعاقة إمكانية نجاح مؤسسة الفصل بين السلطات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.